

دولتان أم دولة واحدة؟ .. فليترك الاختيار لإسرائيل

تتيح الأسابيع القادمة فرصة لا تعوض لتجاوز للنهوض من السبات العميق الذي عاشته عملية السلام، ومن ثم وتحقيق سلام حقيقي في الأراضي المقدسة.

إن كل ما نحتاجه هو رؤية واضحة وبناءة من جانب القيادة الفلسطينية الجديدة. وبالرغم من نظرة الغرب لحماس كشيطان رجيم، إلا أنها قد فازت مؤخراً في الانتخابات الفلسطينية ليس لمجرد شعور الفلسطينيين بنظافة قيادتها وإنما كذلك لتمتعها بالكفاءة المطلوبة ولترابطها وتماسكها، وهي بالفعل تستحق ذلك.

ويجب أن يكون القرار الصادر عن حماس، بعد تكوين الحكومة الفلسطينية الجديدة، هو الإعلان عن دعمها لإعلان بيروت الصادر عن الجامعة العربية في شهر مارس 2002م، والذي عرضت بموجبه جميع الدول العربية (بما في ذلك فلسطين) على إسرائيل سلاماً دائماً وعلاقات دبلوماسية واقتصادية عادية مقابل التزام إسرائيل بأحكام القانون الدولي من خلال العودة إلى حدود ما قبل حرب 1967م. (ومن المؤكد أن هذا الإعلان من شأنه أن ينسف ذريعة إسرائيل والغرب، المتمثلة في القول بأن حماس تسعى لتدمير إسرائيل، الأمر الذي من أجله وضعت الخطط لإسقاط نتائج الانتخابات الفلسطينية الديمقراطية وإذلال الشعب الفلسطيني).

لقد دأبت إسرائيل على تجاهل هذا العرض الكريم، والذي تحرص الجامعة العربية على إعادة تأكيده من وقت لآخر، والسبب أن هذا العرض مقدم كجزرة دون أن يصاحبها أي بديل مقابل قد يبدو لعدد كبير من الإسرائيليين باعتباره العصا. وفي هذا الصدد، نرى لزاماً على القيادة الفلسطينية الجديدة أن تعلن بالتزامن مع ذلك (ويفضل أن يتم الحصول على موافقة الرئيس محمود عباس وفتح) أنه إذا لم تعلن إسرائيل موافقتها على السير باتجاه حل لإقامة دولتين طبقاً لإعلان بيروت في غضون مدة معقولة (ولنقل مثلاً ثلاثة أشهر)، فإن الشعب الفلسطيني سوف يعتبر إسرائيل قد رفضت بشكل نهائي فكرة إقامة دولتين وتقبل بحل الدولة الواحدة، وأن الشعب الفلسطيني سوف يسعى بعد ذلك لتحقيق حريته وتقرير مصيره من خلال المواطنة في دولة ديمقراطية واحدة في كامل فلسطين حسب أوضاع ما قبل 1948م، دون أي شكل من أشكال التمييز وبحقوق متساوية لكل من يعيشون في تلك المنطقة.

يجب على القيادة الفلسطينية أن توضح تماماً أنه بعد 39 عاماً من الاحتلال الأجنبي العسكري، لم يعد بمقدور الشعب الفلسطيني أن يتحمل أكثر من ذلك سلسلة خطط السلام التي لا تنتهي (بما في ذلك "خارطة الطريق" المطروحة حالياً)، وهي تلك الخطط التي وضعها آخرون ببساطة لتعطيل الخيارات الضرورية والواضحة وإطالة عملية السلام الدائم إلى ما لا نهاية مع القيام في ذات الوقت بترسيخ الاحتلال وخلق حقائق جديدة على أرض الواقع.

ويجب على القيادة الجديدة أن تعلن كذلك بوضوح أن الشعب الفلسطيني بحاجة دون أدنى تأخير إلى حل يتيح لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين العيش في هدوء وأمن وبالقدر اللازم من الكرامة، وأنهم يقبلون إما بحل الدولتين طبقاً لأحكام القانون الدولي أو حل الدولة الواحدة طبقاً للمبادئ الأساسية للديمقراطية، وأنهم كذلك مستعدون لترك حرية الاختيار للشعب الإسرائيلي لتقرير أي الخيارين يفضل، وأن الفلسطينيين مستعدون لقبول اختيار إسرائيل.

وحرى بالقيادة الفلسطينية أن تهيب بالمجتمع الدولي، وخاصة أصدقاء إسرائيل التقليديين، أن يشجع إسرائيل على خيار السلام ... على أساس ما يختاره الإسرائيليون من البديلين المطروحين (وهما البديلان المتاحان، في الحاضر والمستقبل، لتحقيق السلام).

وختاماً، فإن على القيادة الفلسطينية أن تدعو الشعب الفلسطيني بجميع طوائفه، مستندة في ذلك إلى كامل قوة الشرعية التي اكتسبتها، إلى إيقاف جميع أعمال المقاومة المسلحة للاحتلال طيلة المدة التي تُمنح لإسرائيل لتحديد اختيارها، وبعد ذلك استمرار ذلك الإيقاف إذا ما أتى اختيار إسرائيل ايجابياً.

ومن المهم المبادرة على الفور بطرح "خطة السلام الفلسطينية" هذه، قبل الانتخابات الإسرائيلية العامة المقرر لها 28 مارس. وتجدر الإشارة إلى أن القانون الإسرائيلي لا يسمح بإجراء استفتاءات وإنما انتخابات عامة، وقد يفيد ذلك في هذا الصدد. وإذا ما أُتيح وقت كافٍ لواحد أو أكثر من الأحزاب المتنافسة في إسرائيل، فسوف يتسنى للمصوتين الإسرائيليين تحديد اختيارهم بشكل ايجابي. وإذا رفضت جميع الأحزاب الإسرائيلية الكبرى حل الدولتين وحل الدولة الواحدة الديمقراطية، عندها سوف يرى العالم الموقف الحقيقي لإسرائيل، وقد يتحول الرأي العام الغربي بمرور الزمن ويشكل قوة دافعة تجاه السلام مع قدر معقول من الأسس العادلة.

لقد كانت القيادة الفلسطينية السابقة قيادة سلبية وتعمل بنظرية رد الفعل. لقد كانت ترد فقط على أية مبادرات يأتي بها الآخرون، ونادراً ما كان هؤلاء الآخرون ينظرون بصدق إلى مصالح الشعب الفلسطيني، ولم تجرؤ القيادة السابقة مطلقاً على تقديم مبادرة وتحديد جدول أعمال ووضع إسرائيل والعالم في موقف من يأتي برد الفعل على أفكار فلسطينية ايجابية.

لقد صوت الشعب الفلسطيني من أجل التغيير، وهناك الآن فرصة نادرة سانحة ويمكن، بل ولا بد، من استغلالها.

جون في. ويتبيك، محامي متخصص في القانون الدولي ومؤلف كتاب "العالم حسب مرئيات ويتبيك".

ترجمة: محمد سمير سري